المقاربة النظرية للدعم الزراعي

ملخص

أضحت السياسات الزراعية من أكثر المسائل إثارة للجدل ضمن منتديات التفاوض متعدد الأطراف ولاسيما أدواتها والمتمثلة في أشكال الدعم المختلفة. يسعى هذا المقال لتسليط الضوء على بعض أهم هذه الأشكال.

د. عزالدين بن تركي
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة منتوري قسنطينة
الجزائر

مقدمة

نستعرض في هذا المقال الأشكال الأكثر استخداما داخل البلدان المتقدمة اقتصاديا والتي تمنح أكبر مبالغ الدعم عبر أشكاله المختلفة. ونقدم العروض النظرية لأشكال الدعم في صورة مبسطة، تستبعد الخوض في التفاصيل العملية، تسهيلا لمتابعة الحالات العامة. والهدف من هذا العرض وتبيان العلاقة الوثيقة بين التحليل الاقتصادي و مضمون السياسات المتبعة في مجال تأطير النشاط الزراعي وضمان استقرار أسواق المنتجات الزراعية وخاصة أكثرها أهمية بالنسبة للمستهلك والمنتج على حد سواء. في ذات الوقت الذي ننبه فيه إلى أن هذه السياسات الداعمة للزراعة، ليست حصرية الاعتماد على بلدان دون أخرى، بل تمثل حالات متنوعة قد تشكل في جزء منها أو كلها صياغة متكاملة لسياسية عمومية ناجعة.

تصنف أغلب السلع الزراعية ضمن فئة السلع الأساسية الضرورية وهي بهذه الصفة تجعل مستويات استجابة الطلب والعرض على السلع الزراعية غير متناسبة مع

Résumé

Actuellement, les politiques agricoles constituent la thématique centrale des difficiles négociations commerciales multilatérales sur les produits et ceci par rapport au contenu de celles-ci à savoir ; les formes de soutiens et subventions agricoles. Cet article fait l'exposé des plus importantes.

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2009.

مستويات السعر السائدة. وقد أجملت النظرية الاقتصادية خصائص الأسواق الزراعية فيما يعرف بقانون KING (1) وهي الأساس الذي تستند إليه الدول الصناعية المتقدمة وخاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في تبرير سياساتها الزراعية والمتضمنة تشكيلة واسعة ومعقدة من إجراءات الدعم والسند للأنشطة الزراعية سواء الإنتاجية منها أو التجارية. فتدخل هذه الدول في النشاط الزراعي عبر جملة إجراءات دعم جاء لتصويب عمل آلية الأسواق الزراعية وتقويم الاختلالات التي تسببها هذه الآلية تلقائيا في غياب التدخل، إن على مستوى الأسعار أو الكميات أو مستويات الدخول لفئة المزارعين.

1- مراقبة الإنتاج أو نظام الحصص:

لعل من أهم دواعي تدخل السلطات العمومية في الأسواق الزراعية، هو الاتجاه العام والغالب لأن يكون العرض الزراعي أكبر من الطلب عليه. إذ أصبح من أهم وسائل مجابهة تردي دخول المزارعين، نتيجة التراجع في الأسعار الزراعية ومن ثمة الحفاظ عليها عند مستوياتها المجزية وبالتالي الحفاظ على مستويات دخول المزارعين. ويتمثل أحد أشكال التدخل الحكومي في مراقبة الإنتاج، وقد يكون هذا الشكل إما مراقبة "صرفة" أو ما يعرف بالحد القبلي للكميات المنتجة (**EXANTE**) أو الحد البعدي لها (**EXPOST**)، من خلال إتلاف جزءٍ من المحاصيل، أو تحويلها. ولن يكون هذا الشكل من التدخل فعالا إلا بالنسبة لبلد حقق الاكتفاء الذاتي وكان هدف السلطة العمومية الحفاظ على مستويات دخول فئة المزارعين دون الاعتماد على الخزينة العمومية، أي دون منح مساعدات أو إعانات، علمًا أن الأسعار الداخلية مساوية للأسعار العالمية والبلد يمتنع عن الاستيراد من الخارج أو التصدير نحوه. وفي ضوء تحقق هذه الفرضيات، يمكن للسلطة العمومية من خلال تحجيم الإنتاج، أن تدفع بالأسعار نحو الارتفاع بمعدلات أكبر من معدلات تراجع الكميات المنتجة، علمًا أن عموم السلع الزراعية تتميز بقلة مرونة الطلب السعرية عليها.

شكل رقم 01: مراقبة الإنتاج أو نظام الحصص

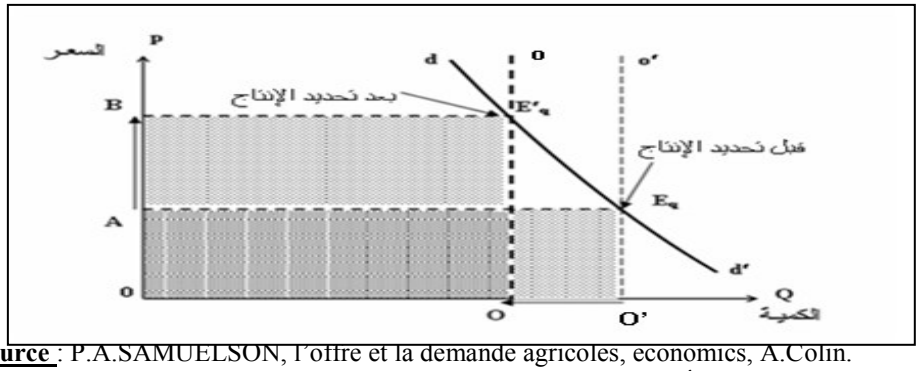

Source : P.A.SAMUELSON, l'offre et la demande agricoles, economics, A.Colin.

كما يبين البيان أعلاه، فإن **Eq** تمثل حالة التوازن في السوق قبل تدخل السلطة العمومية بتحجيم الإنتاج عبر توزيع الحصص الإنتاجية على مختلف المزارعين. وهي

نقطة توازن مناسبة للسعر **A** عند الكمية المنتجة **o′**. أما بعد تقليص الإنتاج فنلاحظ تحرك نقطة التوازن على منحنى الطلب **dd′** واستقرارها عند النقطة **E′q** والتي تقابل على محور الأسعار، السعر **B** وهو سعر أكبر من سعر **A**. ولما كانت مرونة الطلب السعرية غير مرنة، وهو ما يعكسه الميل الحاد لمنحنى الطلب، كانت الزيادة في الأسعار أكبر من التراجع في الكميات. وقد نجم عنه أن تحققت العبارة الهندسية:

$$OBE'qO > OAEqO'$$

ومقارنة بالأشكال الأخرى في الدعم ومنح المساعدات، يتميز نظام الحصص أو تحجيم الإنتاج، بكونه يقلل من مخاطر اضطرابات الأسواق بفعل عدم التحكم في المعروض من الإنتاج. فالمزارعون عادة ما يندفعون إلى تحقيق أكبر الكميات من الإنتاج وصرفها. كما أنه نظام لا يحمل الخزينة العمومية أي عبء مالي، كون أن آثاره يتحملها المستهلك وحده دون الممولين، أي أن آثاره الجبائية منعدمة. وقد استخدم هذا النظام ولا يزال داخل البلدان الأوروبية، خاصة بالنسبة لبعض المنتجات الهامة كالحليب والزبدة.

إن التقليل من عرض الإنتاج لكي لا يتجاوز العرض الزراعي حد الطلب عليه، مادام الطلب يتميز بقلة المرونة ولما كان الإنتاج يحقق الاكتفاء الذاتي والسوق المحلي محمي، فإن أي تقليل من الإنتاج من شأنه الزيادة في المداخيل الكلية للمزارعين. كما تزداد هذه المداخيل أكثر نتيجة تقليص هؤلاء لاستخداماتهم من الموارد، أي التقليل من نفقات التكاليف لديهم.(2)

إلا انه يسجل على هذا النظام بعض المآخذ يمكن أن نجملها في:

أ- أما المأخذ الأول فيتمثل في عزل الأسعار الداخلية عن الأسعار العالمية. فإذا تعلق الأمر ببلد حقق اكتفاءًا ذاتيا، فإن تحديد الإنتاج عند مستوى معين قد لا يحد بشكل فعّال من الواردات وبالتالي فان الفارق بين السعرين المحلي والعالمي لن يكون كبيرا. أما إذا انخفض السعر العالمي فيما بعد، فإن هذا الفارق سيتسع. وبالنتيجة فإن تقييد الإنتاج لن يمكن من مواجهة الواردات المتزايدة. وعليه في حالة اقتصاد محمي، فإن نظام تقييد الإنتاج سيحرم المستهلك المحلي من التزود من السوق العالمي.

ب- أما المأخذ الثاني فهو مرتبط بإنتاجية العوامل. فنظام الحصص من شانه تحجيم الإنتاج ولما كانت الأسعار العالمية دائمة التغير، فإن الأمر نفسه يمس إنتاجية العوامل. فهناك مكاسب في الإنتاجية قد تتحقق باستخدام حجم معين من الموارد. غير أن نظام الحصص يحد من الإنتاج. وبهذا الشكل فإنه يحدث أثرين: أولهما، أنه لا يمكن تحقيق المكاسب في إنتاجية العوامل بسبب القيد المفروض على حجم الإنتاج. أما الأثر الثاني وفي حالة ما إذا تحققت بعض المكاسب في إنتاجية العوامل فإنها قد تضيع على المستوى العالمي بسبب الحد من الإنتاج.(3)

2- التدخل المباشر أو نظام ضمان الأسعار:

تلجأ السلطات العمومية إلى جانب نظام الحصص إلى أشكال أخرى من الدعم

والمساعدات الممنوحة للمزارعين. والغاية من ذلك طبعا هو الحفاظ على مستوى معين من الأسعار. حيث يتعين على سلطة الضبط تحديد أسعار البيع بشكل مسبق لكل موسم زراعي. إذ يتسنى للمزارعين اتخاذ قرارات الإنتاج التي تخصهم وفقا للأسعار الإدارية المضمونة من طرف السلطات أثناء بيع منتجاتهم. ويتم ضمان هذه الأسعار عبر أشكال عدة، أهمها الشكلين اللذين نتناولهما في هذا العنصر والعنصر الموالي. ويتمثلان في التدخل المباشر في السوق المحلي. أما الثاني عبر منح مساعدات عن كل وحدة منتجة. وتمكن هذه الأشكال من المساعدات من تغطية الفارق بين السعر الإداري والأسعار الفعلية المسجلة في السوق المحلي والتي تكون مساوية للأسعار العالمية في غياب أي شكل من التدخل الحكومي.

ويتم العمل بنظام ضمان الأسعار أو التدخل المباشر في الحالة التي تقوم فيها هيئة عمومية للتخزين بضبط السوق المحلي من خلال إنشاء طلب إضافي على المنتجات الزراعية المعروضة. حيث يؤدي ذلك إلى استقرار الأسعار عند مستواها الإداري، أي تلك التي حددت سلفا. وهذا النظام هو ما تم اعتماده داخل مجموعة بلدان الإتحاد الأوروبي ضمن إجراءات السياسة الأوروبية المشتركة (**PAC**). وقد شمل هذا النظام المنتجات الزراعية الأساسية، كالحبوب، لحوم البقر والحليب ومشتقاته خاصة الزبدة.

والشكل البياني العام أدناه، يعكس حالة ضبط سوق المنتجات الزراعية من خلال نظام التدخل المباشر أو ما يعرف بنظام ضمان الأسعار:

شكل رقم 02: نظام ضمان الأسعار

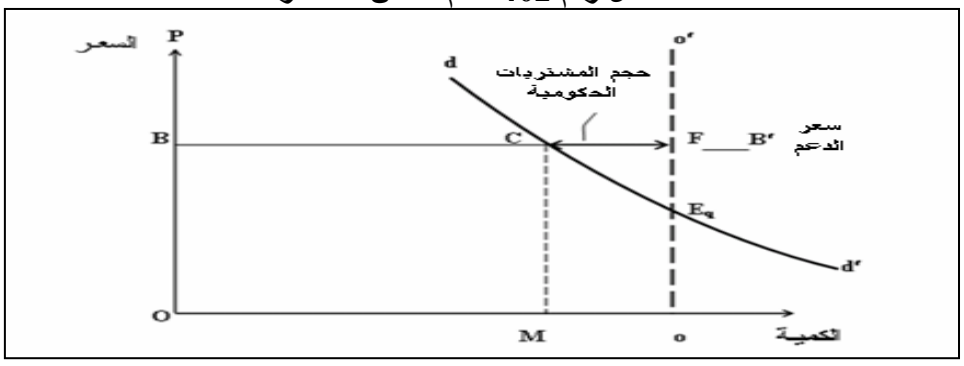

Source : P.A.SAMUELSON, l'offre et la demande agricoles, economics, A.Colin, ome2.1972, p.59.

حيث تعمل سلطة الضبط على تحديد الأسعار عند المستوى **BF** وهو سعر الدعم أو السعر الأدنى. وهو ما يمكن اعتباره السعر المكافئ أو السعر المجزي بالنسبة للمزارعين، من خلال شراء كمية من المنتوج قصد تخزينها والمتمثلة بالعبارة الهندسية (**CFMO**). وهي عبارة تمثل ما تكلفه النفقة المالية لتدخل السلطة العمومية والتي يدفعها الممول، أي أن هذا النظام له أثر جبائي مباشر على المجموعة الوطنية. إذ أن السعر الإداري والمحدد من طرف السلطة العمومية لا يسمح للطلب إلا بامتصاص

جزء من العرض والذي تمثله النقطة (**C**) وما يمثلها على محور الكميات بالحرف (**M**). فتدخل سلطة الضبط من شأنه امتصاص الفائض الذي لم تتمكن آلية السوق لوحدها من استيعابه. وفي وقت لاحق قد ينتقل منحنى الطلب إلى جهة اليمين، بحيث يقطع منحنى العرض الذي نفترض ثباته، عند النقطة (**F**). عندها لن تضطر سلطة الضبط للتدخل ويصبح في مقدور آلية السوق لوحدها ضمان أسعار مجزية للمزارعين مكافئة للسعر الإداري. إلا أن هذا الاحتمال يبقى قليل الحدوث بفعل نزوع العرض الزراعي إلى أن يكون في المدى المتوسط والطويل،(4) أهم من الطلب الزراعي كما سبقت الإشارة إلى ذلك.(5)

ولنا الآن أن نستعرض أثر هذا النظام بالنسبة لبلدين، أحدهما مستورد وآخر مصدر للمنتجات الزراعية.(6)

أ- حالة بلد مستورد للمنتوجات الزراعية:

يعتبر أثر السعر المضمون من خلال التدخل المباشر في السوق الداخلي، مشابها في حالة بلد مستورد، لأثر الرسم الجمركي. ففي حالة تحديد سعر إداري أعلى من السعر السائد في السوق العالمي، يؤدي ذلك إلى ظهور فارق بين السعرين يستلزم من السلطة العمومية، إلى جانب ضبطها للسوق الداخلي عبر هيئات تخزين المنتوجات الزراعية، العمل على إنشاء رسم على الواردات من المنتوجات الزراعية المشابهة، حيث تلغي الفرق بين السعرين عند حدود البلد المستورد. ويعتبر هذا الرسم "اقتطاعا" أكثر منه رسمًا جمركيًا. وخلافًا لهذا الأخير، فعند التغير في الأسعار الدولية باتجاه الانخفاض مثلا، فإن معدلات الاقتطاع تتم مراجعتها من طرف السلطة العمومية باتجاه الزيادة والعكس صحيح. أي أنه في حالة ارتفاع الأسعار في السوق العالمي، فإن الاقتطاعات يتم تخفيضها إلى الحد الذي قد تتقلص فيه نهائيا، ولذلك تعتبر هذه الاقتطاعات متغيرة وهي تختلف في ذلك عن الرسم الجمركي والذي يظل ينقل آثار التغيرات الحاصلة في الأسواق الدولية.

ب- حالة بلد مصدر للمنتجات الزراعية:

نتيجة لفعل نظام ضمان الأسعار، قد يتحول البلد المستورد للمنتوجات الزراعية، إلى بلد مصدر لها. وهو ما تمت ملاحظته فعليا في المرحلة الثانية من تطبيق السياسة الزراعية المشتركة داخل مجموعة من البلدان الأوروبية، خاصة خلال الثمانينيات من القرن العشرين، فبعد فترة زمنية طويلة نسبيًا من تطبيق متواصل لهذا النظام، يتجه شيئا فشيئا العرض المحلي من الإنتاج لأن يتجاوز الطلب المحلي على المنتوجات الزراعية المدعومة. فضمان الأسعار يحفز المزارعين على العمل دائما على تحقيق أكبر قدر من الإنتاج، مقارنة بحالة سريان آلية السوق التلقائية، أي في غياب تدخل سلطة الضبط العمومية. كما يتقلص الطلب في أحيانٍ كثيرة على هذه المنتوجات بسبب ارتفاع أسعارها النسبية مقارنة بأسعار منتوجات بديلة غير مدعومة. لهذا كان نظام

ضمان الأسعار محفزًا قويًا لقرار المزارعين تحقيق مستويات إنتاج أعلى مما لو كان الأمر يتعلق بسوق حر. ولما كان الفائض من الإنتاج يستوجب صرفه خارج السوق المحلي، أي نحو السوق العالمي، فإن من نتيجة ذلك أن يتم ضبط سعر البيع عند مستوى السعر الدولي. فالسلطة العمومية تصبح مضطرة إلى الإنفاق على تخزين ثم دعم الصادرات. فالمكلفون بدفع الضرائب هم من يتحمل آثار هذا الدعم، فالأثر الجبائي قائم بالنسبة لهذه الحالة. وهذه الحالة تمثل الوضعية المحققة بالنسبة للسياسات الأوروبية المشتركة. فالدعم الممنوح للصادرات يخلف آثارا مالية كبيرة على مواطني هذه البلدان. وتمثل هذه الوضعية مثار جدل كبير داخل اللجنة الأوروبية وهي حالة مفارقة شديدة لا تزال تتخبط فيها الزراعة الأوروبية إلى غاية الآن.(7)

3- نظام الدعم المتغير للإنتاج:

لضمان دخل مجزي للمزارعين، قد تلجأ السلطة العمومية إلى شكل آخر من الدعم، فتمنح وفقا له مساعدات للمزارعين ليس في صورة تدخل مباشر كما هو الحال في النظام السابق، لكنها تترك آلية السوق الحرة تعمل بشكل تلقائي، بحيث يتحدد السعر عند مستواه التوازني عند نقطة التقاء منحني العرض والطلب، ثم تقوم بإكمال السعر المحصول عليه في السوق بصرف مساعدات للمزارعين على كل وحدة منتجة. وهذه المساعدات تمثل الفرق بين السعر السائد في السوق والذي قد تعتبره مساويا للسعر السائد في السوق العالمي في حالة تحقق شروط التبادل الحر والسعر الإداري المعتمد من قبل السلطة العمومية. وقد ساد هذا الشكل من الدعم الزراعي الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بالنسبة للمحاصيل الكبرى كالقمح والذرى وبعض المحاصيل سهلة التلف كالزبدة ومشتقات الحليب.

شكل رقم 03: نظام الدعم المتغير للإنتاج

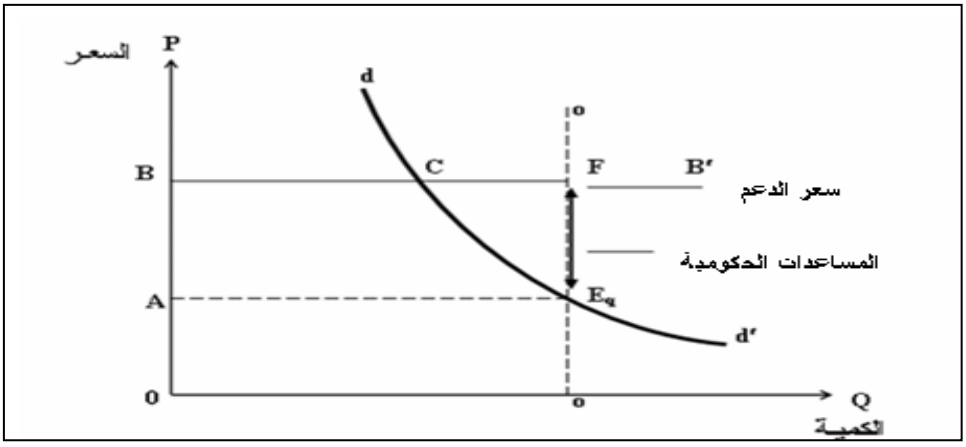

Source : P.A.SAMUELSON, l'offre et la demande agricoles, economics, A.Colin, Tome2.1972, p.60.

إلى غاية سنة 1996. وقد اقترح هذا الشكل من طرف الوزير **B. RANNAN** مستشار الرئيس **TRUMAN** ثم بعدها من طرف الوزير **BENSON** مستشار الرئيس **EISENHOWER**. وتم تبني هذا النظام من طرف الكونغرس بشكل نهائي وخاصة بالنسبة لمحصول الصوف سنة 1954.

و من خلال البيان أعلاه، يظهر أن السلطة العمومية تترك السعر يتجه نحو مستوى التوازن **Eq** بحيث يتم صرف كل المنتوج المعروض في السوق، ثم تقوم بتقديم المساعدات المالية للمزارعين والمتمثلة بالعبارة الهندسية **ABFEq** عند السعر الإداري **B**.(8)

وتجدر الملاحظة أن درجة مرونة منحنى الطلب تحدد بشكل مباشر حجم المساعدات التي تمنحها الحكومة للمزارعين. حيث تزداد هذه المساعدات كلما انخفض منحنى الطلب، أي كلما كانت مرونة الطلب السعرية ضعيفة أي كلما آلت إلى الصفر والعكس صحيح. فكلما ارتفعت مرونة منحنى الطلب أي ازداد ميله، كلما تقلصت هذه المساعدات. وقد تنقطع تماما في حالة موازاة منحنى الطلب لمحور الكميات، أي في حالة تحقق المرونة المطلقة. وهي طبعا فرضية نظرية قد لا تتحقق أبدًا، لكنها فرضية تتيح لنا صورة منهجية لفهم كيفية اتخاذ قرارات السلطات العمومية فيما يخص منح الدعم عبر استخدام هذا الشكل من أشكال الدعم والمتمثل في نظام دعم الإنتاج.

وهكذا يكون لدرجة مرونة الطلب الأهمية الحاسمة في تحديد شكل السياسة الزراعية والتي تتبناها الحكومات والتي تسعى إلى اعتماد تلك الأشكال من الدعم الأكثر نجاعة من وجهة نظر الإنفاق العمومي وذلك قصد الحفاظ على مستويات دخول المزارعين. ويتضح من التحليل أعلاه، أنه كلما كانت مرونة الطلب السعرية منخفضة، كلما كان على السلطات العمومية. وبهدف التقليل من الإنفاق العمومي، اعتماد سياسة دعم تقوم على نظام التدخل المباشر أو ضمان الأسعار. أما إذا كانت درجة المرونة مرتفعة، أي أكبر من الواحد الصحيح، فيكون من الأنجع لها أن تعتمد نظام دعم الإنتاج عبر صرف مساعدات على كل وحدة منتجة، حيث أن اعتمادها للنظام الأول في هذه الحال، يكلفها أكثر.

والفارق، مقارنة بنظام ضمان الأسعار، يكمن في أنه مادام مستهلكو السوق الداخلي يشترون المنتوج بالسعر العالمي، فإن الأمر لا يتطلب لا رسمًا جمركيا في حالة الاستيراد ولا منح مساعدات للمزارعين عند حدود البلد في حالة التصدير.
إلا أن استمرار الحكومات في دفع هذه المساعدات عن كل وحدة منتجة، يدفع المزارعين إلى مواصلة الزيادة في إنتاجهم وبالتالي زيادة صادرات البلد نحو الأسواق الدولية، مما يساهم في تردي معدلات تبادل هذا البلد نتيجة تراجع الأسعار وبالتالي فهذا الشكل من الدعم من شأنه إنشاء حالات تشوه شديدة تنعكس على النطاق الداخلي بصرف مزيد من النفقات العمومية على دعم الإنتاج وكذا على نطاق السوق العالمي.(9)

الفارق بين نظامي ضمان الأسعار والدعم المغير للإنتاج:

يمكن لنا أن نوجز أهم الفروق بين أهم نظامين للدعم الزراعي والمتمثلان في ضمان الأسعار (التدخل المباشر) والدعم المتغير للإنتاج عبر منح مساعدات عن كل وحدة منتجة في العناصر أدناه. وابتداء يمكن أن نشير إلى أن الفارق الأساسي بينهما يتمثل في كونهما ينشئان سعرين مختلفين بالنسبة للمستهلكين المحليين. فالأول يعطي سعرًا إداريا والثاني سعرا عالميا. وهذا الفارق الأساسي تترتب عليه النتائج التالية:

- مهما كانت الحالة قيد الملاحظة، فإن السعر المنشأ عن طريق دعم متغير للإنتاج يؤدي دائما إلى استهلاك داخلي أكبر مما يتيحه السعر المضمون؛
- أما الفارق الأساسي الثاني، فيتمثل في كون أن الدعم المقدم للمزارعين يكون أكثر شفافية في حالة ما اعتمدت السلطة العمومية النظام الثاني، أي نظام الدعم المتغير للإنتاج كما هو الحال بالنسبة لنظام التدخل المباشر عن طريق ضمان الأسعار. حيث أن الدعم المتغير للإنتاج لا يعزل نهائيا السوق المحلي عن آثار السوق العالمي. كما أن حجم المساعدات التي تقيمها السلطة العمومية تبقى محددة في بنود الميزانية العامة، خلافا لنظام التدخل المباشر أي ضمان الأسعار، فإن التحويلات التي تتم من المستهلكين إلى المزارعين عن طريق السوق، لا يمكن تسجيلها وبالتالي لا تتيح الشفافية اللازمة للمتابعة.
- أما الفارق الثالث والذي له صلة بما سبقه في العنصر السابق، فيتمثل في نظام الدعم المتغير للإنتاج والذي يقع عبئه المالي الكامل على عاتق دافعي الضرائب (الممولين) عبر بنود الخزينة العمومية وهو بهذه الصورة يحتمل تكلفة الفرصة البديلة. فمن وجهة نظر اقتصادية، فإن العمل بنظام ضمان الأسعار يكون أنسب لاقتصاد النفقة بالنسبة للسلطة العمومية. فالاعتماد على الخزينة لتمويل الدعم المتغير للإنتاج من شأنه إحداث تشوهات حادة على مستوى تخصيص الموارد العمومية وبالتالي إنتاج تكاليف الفرصة البديلة على نطاق الاقتصاد الكلي.(10)
- أما الفارق الرابع بين النظامين فيخص مسألة "العدالة الاجتماعية" فمن وجهة النظر هذه، فضمان الأسعار يكون أقل عدالة من الدعم المتغير للإنتاج. إذ أن النظام الأول يفترض أن يتحمل المستهلك قسما هاما من الدعم. ولما كان ما

تخصصه العائلات ضعيفة الدخل على الإنفاق الاستهلاكي للغذاء، هو أكبر نسبيا من ذلك التي تخصصه العائلات مرتفعة الدخل، تبين أن المستهلك ضعيف الدخل هو من يتحمل القسط الأوفر من العبء من الناحية النسبية على الأقل. بينما يبقى النظام الثاني هو الدعم المتغير للإنتاج والذي يقع عبئه بالكامل على عاتق الممولين، طبقا للقاعدة الجبائية العامة، فيتحمل الممولون الفقراء أقل قسط من العبء الجبائي الموجه لتمويل هذا الشكل من الدعم.(*)

4- نظام دعم المدخلات وعوامل الإنتاج:

ابتداءً نشير إلى أن هذا الشكل يشمل مضمون السياسة الزراعية للجزائر منذ سنة 2000 فيما يعرف بالمخطط الوطني للتنمية الزراعية . ويهدف هذا الشكل من الدعم الى التخفيض من تكاليف الإنتاج عبر دعم لمختلف المدخلات أو عوامل الإنتاج، بحيث يتمكن المزارعون من تشكيل توليفاتهم الإنتاجية لتحقيق كميات مختلفة من الإنتاج. ويشمل هذا الشكل من الدعم إما مدخلات متغيرة، كالطاقة أو الأسمدة أو البذور وإما عوامل ثابتة وعلى رأسها الأرض.

أ- حالة مدخلات متغيرة:

يبقى هذا الشكل اليوم من أهم أشكال الدعم المعتمدة داخل البلدان النامية، بعد أن كان من أهمها بالنسبة للبلدان المتطورة خلال العقود الأخيرة التي سبقت التسعينات. ومن شأن هذا النوع من الدعم أن يخفض من تكلفة الإنتاج لدى المزارع. ونأخذ كمثال على ذلك الأسمدة. حيث يترتب على دعم الأسمدة بالنسبة للمزارع أثرين رئيسيين: أولهما أثر للإحلال وثانيهما أثر للتوسع في الإنتاج. فانخفاض تكلفة أحد المدخلات، يدفع المزارع إلى إعادة توليفته الإنتاجية، إذ أن انخفاض سعره يؤدي بالمزارع إلى الزيادة في استخدامه بنفس الكمية من الإنتاج المستهدف وهو أثر الإحلال. من جهة أخرى، فإن انخفاض التكلفة على كل وحدة منتجة، من شأنه أن يشجع المزارع على الزيادة في حجم إنتاجه وهو أثر التوسع.

لذلك فإن دعم أحد أو بعض أو كل المدخلات يؤدي دائما وعلى الأقل في المدى القصير والمتوسط إلى الزيادة في العرض الكلي للمنتوج. وإذا كنا بصدد اقتصاد مغلق أو محمي، فإن هذه الزيادة في العرض تؤدي، وفقا لأثر قانون KING، إلى تراجع في الأسعار. وتتفاقم حدة هذا التراجع كلما قلت مرونة الطلب السعرية للمنتوج موضوع الملاحظة. وهذا ما قد يدفع إلى التشكك في جدوى اعتماد البلدان النامية على هذا الشكل من الدعم، إن لم يصاحب بأشكال أخرى من الدعم وخاصة تلك المتعلقة بضمان الأسعار أو ما يعرف بالتدخل المباشر.أما إذا تعلق الأمر ببلد مصدر كبير للمنتوج الزراعي، فإن من شأن دعم أحد المدخلات المتغيرة أن يحدث تشوهات في التجارة الدولية. فهو يؤدي إلى تراجع في الأسعار العالمية للمنتوج وبالتالي انعكاسات على مستويات الاستهلاك الداخلي والخارجي وكذا على قرارات الإنتاج داخل البلدان المستوردة وخصوصا تلك ذات مستويات الإنتاجية الضعيفة والتي ستواجه حالات

إغراق موصوفة تضغط على فرص الإنتاج المحلية.(11)

ب- حالة عامل إنتاج ثابت (الأرض):

منح المساعدات في حالة عامل إنتاج ثابت وهو الأرض مثلا، لن يكون له نفس الآثار مقارنة بالحالة السابقة. ففي حالة اختصاص مزارع ما في إنتاج محصول وحيد، فلن يكون بالنسبة له من المجدي اقتصاديا رغم تلقيه دعمًا، أن يغير توليفة إنتاجه وبالتالي لن يستطيع التأثير على مستوى العرض. أما الأثر الوحيد الذي يتحقق بالنسبة للمزارع، هو أن يعرف زيادة في مستوى دخله بمقدار قيمة المساعدة الممنوحة.

أما إذا كان الأمر يتعلق بنشاط إنتاج متعدد المحاصيل، حينها يكون للمساعدة الممنوحة، أثر. فإذا افترضنا أن المساعدة منحت لمحصول القمح، آنذاك فإن العرض من هذا المحصول سيتفوق على باقي المحاصيل، حيث تستخدم الأرض حصرا لإنتاج هذا المنتوج دون غيره. فمنح المساعدات على أساس الوحدة العقارية أي الهكتار، تعطي الأفضلية لمحصول دون آخر عند اتخاذ قرارات الإنتاج بالنسبة للمزارعين. مع الإشارة أن هذه المساعدات لن يكون لها نفس الأثر بالنسبة لمعدلات مردودية الأرض، لأنها منفصلة عن استخدام المدخلات المتغيرة والتي تحظى في هذه الحالة بالدعم المناسب. إذن، فان اثر هذا الشكل من الدعم لعامل الأرض، لن يكون له نفس المفعول على تشويه الأسواق مقارنة بأشكال الدعم المباشرة أي دعم الأسعار أو دعم الإنتاج. ففي حالة انقطاع المساعدات على أساس الهكتار، فان قرار الإنتاج للمزارعين سيقصي لا محالة، الأراضي الأقل إنتاجية. لذالك كان هذا الشكل من الدعم الأقل أثرا على الإنتاج والمبادلات.(12)

5- الحمائية أو استخدام الرسم الجمركي:

يستخدم الرسم الجمركي عموما لحماية مختلف الأنشطة الاقتصادية وخاصة تلك التي تواجه منافسة خارجية قوية. وهو بهذه الصفة، يعد وسيلة لحماية السوق المحلي. أما بالنسبة للأسواق الزراعية وبافتراض أن الأسعار المحلية تكون بالنسبة لبلد ما اكبر من الأسعار في الأسواق الدولية وفي حالة نشأة تبادل حر، فان هذا البلد يجد نفسه مستوردا للسلع الزراعية. لذا، إذا افترضنا أن هذا البلد عازم على حماية سوقه المحلي من النافسة الخارجية، فإن عليه أن يفرض رسما جمركيا يكون متناسبا مع الأسعار العالمية بحيث يلغي أثر الفرق في السعر. وينتج عن استخدام الرسم الجمركي كأداة لحماية الأسواق المحلية ما يلي: (13)

- ارتفاع سعر السلع المستوردة داخل السوق المحلي، مما يترتب عنه تقلص الطلب عليه وبالتالي يتوجه الطلب نحو السلع المحلية، مما يدفع عموما الأسعار نحو الارتفاع نسبيا.
- ارتفاع الأسعار داخل السوق المحلي يحفز المنتجين على زيادة إنتاجهم وبالتالي زيادة عرض المنتوج المحلي، مما يفضي إلى تراجع الواردات من السلع المماثلة.

لكننا نلاحظ أن هذه الآثار تبقى فروضا تستوجب جملة من الشروط والتي ترتبط بما مدى وجود دعم للإنتاج المحلي.

أما على مستوى السوق العالمي، فإن أثار الرسم الجمركي يختلف باختلاف حجم وموقع البلد المعني في المبادلات الدولية. وهنا نميز بين بلد صغير، أي بلد لا يساهم إلا بصورة قليلة في المبادلات التجارية، وبلد كبير، أي بلد يساهم بأحجام كبيرة في المبادلات. فبالنسبة لبلد قليلة مساهمته في المبادلات، فإن الأسواق الدولية لن تتأثر نتيجة لضعف الكميات التي تتبادل بها، سواء كواردات أو كصادرات. وبالتالي لن يكون للتغيرات "الضئيلة" في الكميات التي يتبادلها، أي أثر على الأسعار في هذه الأسواق. وهذه مسالة ذات أهمية قصوى عندما يتعلق الأمر بموضوعات التفاوض التجاري الدولي بالنسبة للبلدان النامية .فهي تواجه حمائية شديدة على دخول منتوجاتها لأسواق البلدان المصنعة. فنسبة مبادلاتها ضعيفة في بنية التجارة العالمية، وهي بالتالي لا تشكل أي تهديد لأسواق هذه البلدان.(**)

و على العكس من ذلك، فإن للكميات المتبادلة من طرف بلد كبير في الأسواق الدولية، أثر على مستويات السعر.

إن فرض رسم جمركي على واردات بلد صغير لن يكون لها أثرا على الأسواق الدولية، لكون نسبة تقلص الطلب لن تكون لها أهمية كبيرة. لكن عندما يفرض هذا الرسم على واردات بلد كبير، فإن تراجع حجم وارداته سيكون له أثر على تقليص الطلب الكلي في الأسواق الدولية وبالتالي يكون من نتيجة ذلك تراجع الأسعار فيها. ففي المحصلة فإن فرض رسم جمركي على الواردات سيكون من آثاره:

- خسارة بالنسبة للمستهلك المحلي، فهو يواجه سوقا فيه كمية أقل وسعر أكبر.
- مكاسب للمنتجين المحليين، فهم في مواجهة سعر أعلى وبالتالي فهم يزيدون من عرضهم.

وهذين الأثرين يتحققان في هذه الحالة مقارنة بحالة يغيب فيها الرسم الجمركي ويحل التبادل الحر. إلى جانب ذلك، فهناك أثر آخر يتحقق مقارنة مع حالات الدعم الأخرى والتي سبقت الإشارة إليها. ويتمثل هذا الأثر في كون دافعي الضرائب (أي الممولين)، يحققون مكاسب، فهم يقتصدون اقتطاعات كانت ستوجه إلى تمويل أشكال الدعم المختلفة. كما أن الخزينة العمومية تربو بمقدار قيمة الإيرادات الجمركية. بالإضافة إلى ما سبق، فعلى نطاق عالمي، يكون لفرض رسوم جمركية على ورادات بلد كبير أثرا في تخفيض الأسعار في السوق العالمي. وبالتالي يصبح البلد يستورد بأسعار أقل. أي معدلات تبادله قد تحسنت. وبالمقابل فإن لهذه الحالة انعكاسات سيئة بالنسبة للبلدان الصغيرة المصدرة والتي تشهد مزيدا من التدهور في معدلات تبادلها التجارية. ولذلك نجد انه من الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية مسألة الحمائية، أي صعوبة ولوج أسواق البلدان المصنعة.(14)

خاتمة

1- يؤكد التحليل النظري للأسواق الزراعية تميز هذه الأخيرة بخصائص تجعلها في

ظروف العمل التلقائي للسوق تواجه عدم الاستقرار المزمن. فالإنتاج الزراعي يتميز بالموسمية لعلاقته بأطوار النمو البيولوجي، حيث تتدخل العوامل الطبيعية بشكل كبير في تحديد نتائجه.وفي مقابل ذلك، يتميز العرض بعدم المرونة في الأجل القصير وبتشتته، أي بتعدد المنتجين. إلى جانب ذلك، يتميز الطلب على أغلب السلع الزراعية بتدني مرونته بدلالة التغير في السعر. وكل هذه العناصر البنيوية تتضافر لتجعل أسواق السلع الزراعية تعكس، من حيث آلية عملها، تأثير و مفعول ما اصطلحت عليه النظرية الإقتصادية بقانون KING.

2- إن قانون KING يظل الأساس النظري لتبرير سياسات الدعم التي تعرفها الأنشطة الزراعية و خاصة داخل البلدان الصناعية المتطورة. فخلافا لباقي القطاعات، حيث يسجل مستوى الدخول نموا نسبيا متواصلا، يعرف القطاع الزراعي في ظل غياب تدخل الدولة، تراجعا مطلقا و نسبيا في مستويات دخول المزارعين. فالزيادة في مستويات الإنتاج في ظل ضعف مرونة الطلب، تؤدي إلى تراجع مستويات الأسعار و بالتالي تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية لفئة المزارعين. وقد تطورت أشكال الدعم وفق الحاجة إليها و تكلفتها بالنسبة للمكلفين بدفع الضرائب و المستهلكين. فتبني الدولة لهذا الشكل من الدعم أو ذاك يتوقف على مدى قدرة فئة المكلفين أو فئة المستهلكين على تحمل التحويلات لصالح فئة المزارعين. فالمفاضلة مثلا بين شكل الدعم المتمثل في ضمان الأسعار أو الشكل المتمثل في الدعم المتغير للإنتاج، يتوقف على حجم نفقة كليهما بالنسبة للمجموعة الوطنية وتفضيل أقلها تكلفة.

3- جاء تبني البلدان الصناعية المتطورة وخاصة بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية والتي أصبحت فيما بعد تعرف بالإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والتي هي بلدان تستحوذ على أكبر حصص في الأسواق العالمية من السلع الزراعية و الغذائية، انطلاقا من الملاحظات الميدانية لأثار قانون KING على النشاط الزراعي. فتدخل هذه الدول عبر جملة من إجراءات الدعم والحماية للنشاط الزراعي، جاء لتصويب عمل آلية الأسواق الزراعية وتقويم الإختلالات التي تسببها هذه الآلية في غياب هذا التدخل على الأسعار و بالتالي على الكميات ومستويات دخول المزارعين. وتتمثل هذه السياسات الزراعية في جملة إجراءات ذات الطابع هيكلي واجتماعي سعيا وراء تشبيب اليد العاملة المسنة و تأهيل عنصر العمل الزراعي وتكثيف رأس المال العامل في الاستغلال الزراعي. ومن جهة أخرى إجراءات دعم ومساعدات وحماية الأسواق الداخلية. و كانت أبرز أشكال الدعم، تلك المتمثلة في ضمان الأسعار ودعم الإنتاج وصولا إلى صيغ الدعم المباشر لدخول المزارعين. وكان على هذه المجموعة من البلدان، أن تساوق أشكال الدعم التي تعتمدها و متطلبات التفاوض متعدد الأطراف التي خاضت غماره، ابتداء من سنة 1986، حيث شرع في إدراج الزراعة في مضمار الانضباط التجاري المنصوص عليه في لوائح التفاوض في إطار الاتفاقية العامة لـ GATT تم بعدها في إطار المنظمة العالمية للتجارة. ولذلك تأرجحت عموما مواقف هذه البلدان بين إصلاح جذري للمنظومة التجارية الدولية حول موضوع السلع الزراعية وبين مصالحها التجارية.

4- إن سياسات الدعم الزراعي و سياسات الحماية التجارية التي سادت وتسود داخل البلدان المتطورة وعلى رأسها بلدان الإتحاد الأوروبي، أدت إلى إحداث تشوهات في تجارة السلع الزراعية، كما أدت إلي ظهور فوائض "مزمنة" في داخل هذه البلدان وما ترتب عن ذلك من تخصيصات مالية صارت عبئا على موازينها. كما تفاقمت الأوضاع الزراعية لكثير من البلدان النامية و ازدادت بذية الاستغلال الزراعي فيها هشاشة.

5- لقد كان الاتجاه المتبع منذ جولة الأرجواي (1986-1993) هو المضي نحو تخفيض تدريجي للإعانات و أشكال الدعم الممنوحة للزراعة، إلا أن ذلك كان من شأنه إزالة هذه التشوهات على مستوى الأسعار الدولية و إلحاق الضرر بكثير من البلدان النامية على مستوى موازين مدفوعاتها باعتبارها مستوردة صافية للغذاء. فقد أدى ومن المتوقع أن يؤدي تحرير التجارة وخفض الدعم الزراعي إلى زيادة أسعار الواردات الزراعية كالقمح ومنتجات الألبان و الحبوب الأخرى والزيوت واللحوم.

الهوامش

1- F, GALTIER, comment gérer l'instabilité des prix alimentaires dans les pays en voie de développement, working paper moisa, pp 4-6, n° 4/2009.
2- J.P. BUTAULT, les soutiens à l'agriculture, les soutiens à l'agriculture, théorie, histoire, INRA 2004. p. 38.
3- IDEM, p. 40.
4- P.A. SAMUELSON, Op.cit, p. 49.
5- C. CLERGEAU, Micro-économie la théorie des marchés, édition SEUIL, Tome 3 1998, p. 30.
6- J.P. BUTAULT, les soutiens à l'agriculture, Op.cit, pp. 26-30.
7- Problèmes économiques, n°2841 – 2839, la documentation française 2004.
- B. DECHAMBRE, la PAC et le développement rural, INSEE, p 167,2007.
8- P.A. SAMUELSON, Op.cit, p. 48.
9- J.P. BUTAULT, les soutiens à l'agriculture, Op.cit, p. 31.
10- IDEM, pp. 26.36.
11-H.GUYOMARD et autres, instruments de soutien interne des revenus agricoles et effets de distorsion sur les échanges, revue économique 2000, p. 673.
12-H.GOYOMARD, IDEM, p. 682.
13- les soutiens à l'agriculture, Op.cit, pp. 24-25.
14- L. ROUDART, L'alimentation dans le monde et les politiques de lutte contre la faim, Mondes en développement, Tome 30, 2002, pp. 65-74.

(*) لتوضيح الفارق بين شكلي الدعم، ارتأينا أن نسوق المثال النموذجي التالي والذي يبرز تكلفة النفقة العمومية لتمويل شكلي الدعم المشار إليهما آنفا.

فإن افترضنا أن محصولا جيدا من الإنتاج الزراعي بالنسبة لبلد ما كان Q=400 ولما كانت دالة الطلب هي D(P)=450-25P ودالة العرض هيS(P)=300+100P فأي سياسة ناجعة بالنسبة للسلطة العمومية ؟. يتحقق التوازن لما: D(P)=S(P) أي 450-25P=300+100P

$P^*=6 \Rightarrow$ وهو سعر التوازن أما كمية التوازن فهي : $Q^*=300$ أما الإيراد الكلي فهو : وحدة نقدية $CA^*=Q^*P^*=1800$.

أما في حالة ترك آلية السوق تعمل دون تدخل السلطة العمومية فإن المحصول الجيد للسنة الحالية " أي 400" سيؤدي إلى انهيار الأسعار: $D(P)=450-25P \Rightarrow P=18-1/25Q$ وبالتعويض عن الكمية المنتجة نحصل على : $P'=18-1/25(400)=2$ إذا فإن الإيراد الكلي يصبح : $C'A=P'Q=2.400=800<1800$ فالخسارة بالنسبة للمزارعين بلغت 1000 وحدة نقدية. حيث أدت زيادة في الإنتاج بمقدار 33 % أدت إلى تراجع الأسعار بـ 66 % حيث كانت المرونة تساوي 0.5 . ولتفادي هذا الانهيار كان على السلطة العمومية التدخل من خلال إما:

1- ضمان السعر من خلال : $CA^*=1800=PQ \Rightarrow P=1800/400=4.5$. لكن عند هذا السعر لن يتم استيعاب كل هذه الكمية:أي $Q=D(P)=450-25(4.5)=337.5$ وتكون قيمة الدعم تساوي : $4.5=281.25$. 65.5 أو بكل بساطة تقوم سلطة الضبط بتخزين 100 وحدة وهي الكمية الزائدة بالنسبة لمحصول السنة السابقة و ذلك للإبقاء على سعر 6 وحدات نقدية.

2- أما في حالة دعم السلطة العمومية عن طريق نظام الدعم المتغير للإنتاج فإن حجم الإنفاق العمومي:

$CA^*-CA'=1800-800=1000$ أي أن $1000/400=2.5$. أي أن الحكومة ستضطر لدفع مساعدات بقيمة 2.5 وحدة نقدية عن كل وحدة منتجة. و يتضح الفارق في النفقة بين النظامين في حالة انخفاض مرونة الطلب السعرية حيث تبلغ النفقة بالنسبة للسلطة العمومية : -1000 $718.75=281.25$مثال مأخوذ بتصرف عن :

C.CLERGEAU, Micro-économie, théorie des marchés, édition SEUIL, Tome 3 1998, p. 30.

(**) لا تتعدى حصة إفريقيا مثلا، في المبادلات التجارية الدولية 2%. على الرغم من ذلك، فجملة من البلدان الإفريقية والتي تعتمد بشكل رئسي على صادرات السلع الأولية والزراعية

وخاصة القطن، الكاكاو، المطاط... تواجه صعوبات جمة في ولوج أسواق البلدان الأوروبية. كما تعرف أسعار منتجاتها في الأسواق الدولية، ترديا متواصلا بالقيم النسبية أو المطلقة. أنظر:

Afrique Relance, département de l'information des nations Unies, Mai 2003.

المراجع

-P.A.SAMUELSON, l'offre et la demande agricoles, economics, A.Colin, Tome2.1972
-J.P. BUTAULT, les soutiens à l'agriculture, les soutiens à l'agriculture, théorie, histoire, INRA 2004.
-B, DECHAMBRE, la PAC et le développement rural, INSEE, 2007.
-F. GALTIER, comment gérer l'instabilité des prix alimentaires dans les pays en voie de développement, working paper moisa n° 4/2009.
-C. CLERGEAU, Micro-économie la théorie des marchés, édition SEUIL, Tome 3 1998.
-Problèmes économiques, n°2841 – 2839, la documentation française 2004.
-H.GUYOMARD, A. GOHIN et C. MOUEL, instruments de soutien interne des revenus agricoles et effets de distorsion sur les échanges, revue économique 2000.
-Afrique Relance, département de l'information des nations Unies, Mai 2003.
-L. ROUDART, L'alimentation dans le monde et les politiques de lutte contre la faim, Mondes en développement, Tome 30, 2002.